

6 أكتوبر 2010

الموكر / ميتش مكنويل
رئيس الأغلبية – مجلس الشيوخ الأمريكي

تحية طيبة،

أراسلكم أنا عادل عبدالهادي، محام كويتي، المؤسس والشريك المدير لمكتب الاولي للمحاماة - الكويت.

يسعدني أن أكتب إليكم، كونكم عضواً في أحد الأجهزة التشريعية الأكثر احتراماً في أيامنا هذه، ويشرفني مخاطبتكم بموجب هذا الكتاب بشأن قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب ("جاستا" - JASTA).

"جاستا" هو حالياً موضوع دولي بارز ولقد كنت أتابع إجراءات إصداره تماماً كما فعل العالم بأكمله. بالإطلاع على محتوى "جاستا"، يتضح أنه "يعطي المحكمة الفدرالية الأمريكية الاختصاص القضائي بشأن أي مطالبة مدنية ضد دولة أجنبية عن الإصابة البدنية لشخص أو ممتلكات أو الوفاة التي تحدث داخل الولايات المتحدة نتيجة لـ: (1) عمل إرهاب دولي، و (2) فعل تقصيري يتم ارتكابه في أي مكان من قبل مسؤول أو عميل أو موظف لدولة أجنبية والذي يتصرف ضمن نطاق عمله" أو "نتيجة لعمل إرهاب دولي يتم ارتكابه بواسطة منظمة إرهابية مسماة".

بحكم كوني رجل قانون، وعلى الرغم من وجود مبدأ أساسي بأن كل جرم يتوجب عقاباً، إلا أنه من ناحية أخرى من المسلم به أن المجتمع الدولي والعلاقات الدولية محكومة بنظام قانوني محدد تم وضعه لضمان الاستقرار وعدم الانحياز في فض أي نزاع متعلق بالدول ذات الحصانة السيادية. وهذا النظام القانوني المحدد يحكمه القانون الدولي وفق مبادئ تم تنفيذها عبر الأجيال والاتفاق عليها من قبل جميع دول العالم. وأي تغيير (أو حتى تطور) لا يمكن أخذه أو اعتباره ما لم يتم الاتفاق عليه من قبل جميع الدول.

بموجب ما سبق، صُدِّمت تماماً بأن "جاستا" أصبح قانوناً في 28 سبتمبر 2016. لقد كان لدي ثقة شخصية ومهنية قوية في إمكانيات الكونجرس الأمريكي كونه جهازاً تشريعياً مقدراً بشدة. في المراحل الأولية لإجراءات التشريع، توقعت من الكونجرس أن يجري تعديلاً على "جاستا" ليلتزم بقواعد القانون الدولي، لكن للأسف، خاب ظني عندما تم إقرار "جاستا" في مجلس الشيوخ ومجلس النواب في مايو وسبتمبر 2016 تبعاً. بعد ذلك، تطلعت إلى أن يقوم الرئيس الأمريكي، المحترم باراك أوباما، باستخدام حق الفيتو ويقدم اعتراضاته على "جاستا"، وبالفعل قام بذلك من خلال رسالته إلى الكونجرس التي احتوت على تفاصيل موقفه ضد "جاستا". وبكل أسف، وعلى الرغم من فيتو الرئيس، تم إقرار "جاستا" برفض الفيتو وأصبح قانوناً.

كمحام كويتي، لدي خبرة كبيرة في الطعن على القوانين أمام المحكمة الدستورية في الكويت عندما يحتوي القانون على مخالفة (مخالفات) للدستور الكويتي أو أي معاهدة أو ميثاق دولي تكون الكويت طرفاً عضواً فيه. وبمفهوم مماثل، "جاستا" يتعارض مع مبدأ الحصانة السيادية، حتى في نظريته المقيدة، وهذا يشكل إخلالاً بقواعد ومبادئ القانون الدولي. لن أبحث هذه النقطة في هذا الكتاب لأنه قد تم التطرق لها بكثرة من قبل الرئيس الأمريكي، مسؤولين أمريكيين ذوي مراتب عليا، وشخصيات ومؤسسات دولية وحتى مؤخرًا من قبل العديد من أعضاء الكونجرس.

هدفي من توجيه هذا الكتاب هو التعبير عن اهتمامي، كمواطن كويتي وكمواطن عالمي، بشأن الأثر الذي قد يكون لقانون "جاستا" على المجتمع الدولي، في هذه الفترة التي يتم السعي فيها

بشدة للإستقرار، السلام مطلوباً جداً، مع الحاجة الماسّة إلى التعاون الدولي. وقانون "جاستا" لا يتوافق مع هذه الروح، وبالتأكيد لا يدعم الجهود الدولية الحالية تجاه هذا المسار.

كرد فعل عالمي متسرّع، كشفت بعض الدول عن نيتها في تشريع قوانين مماثلة ومن الواضح أنها بدأت المناقشات الخاصة بذلك. هذا المسار خطير ومؤسف وإنني أخالف هذا المنهج تماماً. فحسب علمي أنه لا توجد دولة متفقة مع "جاستا" وكان من المتوقع أن يقوم المجتمع الدولي بالإعتراض على هذا القانون بما أن معظم تلك الدول عبّرت عن اعتراضاتها عليه.

الولايات المتحدة الأمريكية، بمكانتها كأقوى دولة في العالم، تعتبر نموذجاً يُحتذى به من قبل الدول الأخرى، تصرّفاتنا لها أثر بالغ على المجتمع الدولي. إثر إصدار قانون "جاستا" في الولايات المتحدة، فالدول الأخرى سوف تحذو حذوها وسوف تعمل على سن قوانين مماثلة. ومن الضروري هنا لفت الانتباه إلى واقع أن الاستقلال القضائي عامل مهم في حال إصدار قانون مماثل لـ "جاستا" على مستوى العالم. إذا كانت بعض الدول تتمتع بمستوى عالٍ من الاستقلال القضائي والحياد القضائي فهناك دول أخرى قد لا تتمتع بذلك؛ وفي حال قامت تلك الدول بسن قانون مماثل لـ "جاستا"، فسيؤدي هذا بالتأكيد إلى مجموعة من الأحكام المنحازة وغير العادلة التي قد تكون انعكاساتها على الدول الأجنبية، بما في ذلك الولايات المتحدة، كارثية.

لذا، على الكونجرس الأمريكي مسؤولية كبيرة ويتعين عليه اتخاذ الإجراءات اللازمة الفورية وإيجاد حلاً مناسباً لتعديل الموقف.

في الكويت، تم إقرار قانون البصمة الوراثية مؤخراً بغرض حماية الأمن الوطني وردع الإرهاب ولكن ذلك لا يبرر خرق الحق في الخصوصية لكل مواطن ومقيم وزائر أجنبي للكويت، وتبني قانوناً مماثلاً من قبل دول أخرى شكّل تخوفاً كبيراً للمجتمع الدولي بما فيه الولايات المتحدة. لقد قمت بالطعن على قانون البصمة الوراثية أمام المحكمة الدستورية الكويتية وذلك ليقيني بأن ذلك القانوني يخالف الدستور والمعاهدات الدولية. وحسب وجهة نظري، "جاستا" نوعاً ما حالة مشابهة، وأنا على ثقة بأن الكونجرس الأمريكي سيتحمل المسؤولية ويتخذ الإجراءات اللازمة لتعديل المسار.

وعليه أحتكم على التدخل بقوة لإلغاء هذا القانون، أو إجراء تعديل عليه التزاماً بمبادئ القانون الدولي. إنني أنصح بشدة بإلغاء قانون "جاستا"، عدا ذلك إدراج إضافة على "جاستا" مؤداها: "مسؤولية الدول الأجنبية في حال حدوث أي من الأسباب الموصوفة في القسم 3 والقسم 4 يتعين إثباتها بواسطة حكم صادر من قبل محكمة العدل الدولية".

أتمنى أن يتم أخذ المسائل المطروحة في هذا الكتاب بعين الإعتبار وأمل أن تساهم في التوصل إلى حل.

إنني على استعداد لتقديم أي مساندة في هذا المسألة، ويسعدني أن أجتمع بكم شخصياً لمناقشة المزيد من التفاصيل. برجاء تحديد الوقت المناسب لتحديد لقاء معكم في واشنطن.

أتطلع إلى استلام ردكم قريباً.

بكل احترام،
عادل عبدالهادي
الشريك المدير